E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
المدرس محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	اشكالية العلاقة بين الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة أ.د أسامة مرتضى باقر .م.م. سيف حمزة لفته	15 _1
2	السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط (الأولويات، والرهانات، والتحديات) م. د امنة علي سعيد د. فراس عباس هاشم	30_16
3	إشكال تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد العام 2003 أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجى المدرس: سعد محمد حسن الكندي أ.م. علي مراد كاظم النصراوي	49_31
4	العلاقة بين روسيا واليمين الأوربي الشعبوي المتطرف: الدوافع والتوظيف السياسي خضير عباس حسين الدهلكي أ. د عماد صلاح الشيخ داود	66_50
5	الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدوليّ(تحليلٌ مقارنٌ بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة) الدكتور سومر منير صالح	96 _67
6	الاتجاهات الاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2017 م. د. عباس فاضل علوان	117_97
7	عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي	149_ 118
8	ملامح توظيف الفضاء السيبراني في عالمنا المعاصر (الحرب الروسية – الأوكرانية انموذجا) أد. علي حسين حميد أنغام عادل حبيب	172_150
9	السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية (2012 – 2017) أ. م. د. عمر عبد الله عفتان	196 _173
10	الأهمية الاستراتيجية لمجموعة (بريكس) في مدرك الدول الساعية للانضمام م.م. فاطمة محمد رضا	213_197
11	دور مرتكزات الاقتصاد الافغاني في علاقاته الدولية ا.م.د. فايق حسن جاسم	226 _214
12	توظيف القوة الذكية في الاستراتيجية التُركية تجاه المنطقة العربية بعد عام2011 أ.م.د. مروان سالم علي	257_227

13	الامن المـائـي فـي العـراق دراسـة فـي التحديات والممكنات أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	283 _ 258
14	العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنموذجاً م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدي	310 _ 284
15	تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد أ.م.د نسرين رياض شنشول	337 _ 311
16	قوة الفضاء السيبراني : ساحة صراع جديدة بين القوى الدولية و الاقليمية في القرن الحادي والعشرين م.د هديل حربي ذاري	367_338
17	ظاهرة الفساد السياسي في دولة غانا وانعكاسه على التنمية البشرية المستدامة م.م هند جمعه علي أ.م.د استبرق فاضل شعير	392 _368
18	ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على السلم والاستقرار الدولي أ.م.د. وفاء ياسين نجم	418_393
19	الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي الحديث (نماذج مختارة) م. وليد مساهر حمد أ.م.د عبير سهام مهدي	484 _419

ظاهرة الفساد السياسي في دولة غانا وانعكاسه على التنمية البشرية المستدامة[∇]

The phenomenon of political corruption in Ghana and its impact on human development

د. هند جمعه علي* أ.م.د استبرق فاضل شعير**

Hind Juma Ali Istabraq Fadel Shayer

الملخص

يشكل الفساد ظاهرة خطيرة حيثما حصل وكيفما تمت ممارسته، وينتج عنه مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، ويؤثر على القيم الاخلاقية والعدالة، وبالطبع يؤثر على تنمية المجتمع وسيادة القانون فيه، ويقترن الفساد بأشكال الجريمة، خصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية وغسيل الاموال، كما تتأثر موارد الدول والمجتمعات بممارسات الفساد المختلفة، مما يهدد الاستقرار السياسي والتنمية البشرية المستدامة لهذه الدول والمجتمعات، ولهذا اصبح الفساد ظاهرة ممتدة، تؤثر على جميع المجتمعات والاقتصادات ومنها المجتمع الغاني، فأصبحت مكافحة الفساد مسؤولية تقع على عاتق الدولة والافراد، مما يستدعي تعاونا بين الحكومة والافراد لمكافحته والحد منه ومن آثاره، بدعم ومشاركة أفراد وجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمجتمع المدني ووسائل الاعلام، فتعمل الحكومة على انشاء مؤسسات تعزز قدرة الدولة على منع الفساد ومكافحته بصورة فعالة.

فقد اقتضى مواجهتها باساليب فنية متطورة، من بينها التثقيف حول مخاطر الفساد على المستوى الداخلي والخارجي الدولي، وتهيئة الارضية والبيئة التي تساعد اجراءات مكافحة الفساد أن تؤدي مفعولها، وتحقيق التعاون على المستوى التشريعي والقضائي ووضع الاجراءات الكفيلة بمنع الفساد أصلا ثم معالجة نتائجه حال حدوثها، ومنع توسع ظاهرة الفساد وانتشارها.

الكلمات المفتاحية: (غانا– الفساد السياسي– التنمية البشرية– الاستدامة)

∇ تاريخ التقديم : 2023/2/3 تاريخ القبول: 2023/3/12 تاريخ النشر: 2023/3/31

* معهد الادارة / الرصافة – الجامعة التقنية الوسطى hindhjumaa@gmail.com

** كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين dr.istabraq@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

Corruption constitutes a dangerous phenomenon wherever it occurs and however it is practised. Corruption results in problems and challenges to the stability and security of societies, and affects their moral values and justice, which in turn affects their development and the rule of law within them. Corruption is associated with forms of crime, especially organized crime, economic crime and money laundering. Various corruption practices also have an impact on the resources of states and societies, which threaten the political stability and sustainable human development of these states and societies. Therefore, corruption has become a ubiquitous phenomenon, affecting all societies and economies, including Ghanaian society. The fight against corruption has become a responsibility of the state and individuals, which calls for cooperation between the government and individuals to combat it and reduce it and its effects, with the support and participation of individuals and groups outside the public sector, such as civil society and the media. Government seeks to establish institutions that enhance the state's ability to prevent and combat corruption effectively. Combating corruption requires confronting it with advanced technical methods, such as raising awareness of the dangers of corruption at the internal and international levels, preparing the environment that would help anti-corruption measures to take effect, achieving cooperation at the legislative and judicial levels, establishing procedures to prevent corruption and then processing its consequences when they occur, and preventing expansion and spread of corruption.

keywords :(Ghana – political corruption – human development – sustainability)

المقدمة:

يعد الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر الأزمنة ،ومشكلة عامة باتت تواجهها الدول والمجتمعات باعتبارها ظاهرة معقدة ومتشعبة تترابط جوانبها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ،إذ أن وجودها لا يقتصر على مجتمع أو دولة دون أخرى وقد تزايد الاهتمام بها منذ النصف الثاني من الثمانينات عندما أخذ حجم الفساد في التفاقم نظراً للآثار السلبية التي خلفها في مجال التنمية بسبب ضعف الديمقراطية و غياب آليات الحكم الراشد و هشاشة الأنظمة السياسية و اعتماد اقتصاد الريع . و غانا كغيرها من البلدان النامية تعاني من ظاهرة الفساد السياسي الذي شمل القطاعات والمؤسسات الحكومية الذي يعيق عملية التنمية البشرية المستدامة فيها فضلا عن العديد من الأزمات التي شهدتها الدولة ما أدى إلى فشل السياسات التنموية و ترجع خطورة الفساد في غانا لارتباطه بقمة الهرم السياسي باعتباره المعبر عن الممارسات الفاسدة التي يقوم بها أصحاب القرار.

اهمية البحث: الإحاطة بالموضوع من خلال تحديد مفهوم الفساد السياسي و أنماطه و الأسباب المؤدية لتفشي الظاهرة وربط الظاهرة بالواقع من خلال إعطاء جملة من الحلول لمكافحة الظاهرة على أمل أن يعطي هذا البحث أهمية عملية و يساهم في خلق وتطوير الوعي بخطورة الظاهرة وبالتالي إيجاد رغبة وإرادة جماعية للحد منه أو مكافحته.

هدف البحث: لكل دراسة اهداف تطمح لتحقيقها لذا يهدف البحث إلى :

1- تقديم اطار مفاهيمي لكل من الفساد السياسي و التنمية البشرية المستدامة

2- إبراز الأسباب التي أدت إلى انتشارها وعواقبها المختلفة على التنمية البشرية المستدامة في دولة غانا.

3- التعرف على بعض الآليات القانونية و السياسة الحكومية في مكافحة الفساد في دولة غانا.

مشكلة البحث: عرف الفساد السياسي انتشاراً واسعاً في الكثير من الدول خاصة دولة غانا وما له من تأثيرات على العملية التنموية و بالتالي رفاهية المواطنين ما جعله محل اهتمام الباحثين و ذلك من أجل تحقيق تنمية

بشرية مستدامة لرفع المستوى المعيشي للمواطنين داخل الدولة وعلى ضوء ما تقدم تدور الإشكالية حول التساؤلات التالية : كيف يؤثر الفساد السياسي في عرقلة مسارات التنمية البشرية المستدامة في دولة غانا ؟ –ما المقصود بالفساد السياسي و التنمية البشرية المستدامة ؟ – كيف يمكن مكافحة الفساد السياسي في دولة غانا ؟ – ما ابرز الاليات لمكافحة الفساد السياسي في دولة غانا؟

فرضية البحث: ان الحديث عن الفساد السياسي لا يخص مجتمعا بعينه ولا دولة بذاتها، انما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول وبدرجات متفاوتة، اذ يساهم في تعطيل عجلة التنمية البشرية المستدامة في دولة غانا وللتعامل مع الفساد السياسي يقتضي تخطيط استراتيجي وشفافية في التسيير من أجل القضاء عليه أو التقليل منه.

اولاً– الاطار النظري

1–مفهوم الفساد السياسي لغةً، الفساد هو نقيض الصلاح وهو مشتق من مصدر فسد يفسد ويفسد وفسد فساداً وفسوداً ، فهو فاسد وفسيد فيهما ، ولا يقال انفسد ، وأفسدته أنا ، وتفاسد القوم تدابروا وقطعوا الأرحام ، واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى استعصى عليه ، والمفسدة خلاف المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد ، ويقال أفسد فلان المال يفسده إفسادا وفسادا ، وأفسد الشيء إذا أباره . [1]

ويعطي قاموس أكسفورد في اللغة الإنجليزية عدة معان لكلمة " فساد Corruption " ، في المعنى الأول يقصد بها الفعل غير النزيه ، أو السلوك غير الشرعي ، وخاصة من طرف أصحاب السلطة ، وفي المعنى الثاني يقصد بكلمة الفساد الفعل أو التأثير الذي يدفع شخصا ما إلى القيام بسلوك غير اخلاقي ، في المجمل يربط التعريف الإنجليزي حسب قاموس أكسفورد ، يربط الفساد بعنصرين مهمين هما : السلطة والأخلاق. [2]

(1) جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب ، ج 39، دار المعارف ، القاهرة ، 1998، ص3412.

(2) نقلاً عن : حمدي عبد الرحمن ، ظاهرة الفساد السياسي في افريقيا جنوب الصحراء دراسة وتحليل ، مجلة مصر المعاصرة ، المجلد 84، العدد(432)، مصر، 1993، ص98.

اما اصطلاحاً، فالفساد هو "خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا، أو هو العدول عن الاستقامة الى ضدها، أو هو التغيير عن المقدار الذي تدعو اليه الحكمة". [1]

وتعرّف (منظمة الشفافية الدولية) الفساد بأنه: "إساءة استخدام السلطة التي أؤتمن عليها الفرد لتحقيق مصالح شخصية" ووصفت الامم المتحدة الفساد بأنه: "سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة" .اما (صندوق النقد الدولي) فقد عرف الفساد بأنه: " سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص، ويتحقق عندما يقبل الموظف الرسمي رشوة او يطلبها او يبتزها". [2]

وقد توسع مفهوم الفساد ليشمل كل خروج عن القواعد القانونية والقيم الانسانية المتعارف عليها بشأن العمل الوظيفي، وبدأت تختلف تعريفات الفساد باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها اليه، فيعد فسادا كل سلوك انتهك أيا من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام، كما يعد فسادا كل سلوك يهدد المصلحة العامة بخيانتها وعدم الالتزام بها وذلك بتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وكذلك أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وقد يتضمن مفهوم الفساد النية والإرادة الآثمة التي تستهدف التكسب من الوظيفة العامة بأي صورة.

إن ظهور الفساد و إنتشاره هو نتيجة لعوامل عديدة أهمها المناخ السياسي المشوه الذي يمنح الموظفين والمسؤولين فرص سانحة لتسخير القواعد و القوانين لمصالحهم الخاصة ، و ممارسة الأستبداد الذي يعطي الأفراد و الجماعات المسوغات لإنتهاج السلوك المفسد ، و تمركز السلطة في أيدي مجموعة قليلة من السياسيين و ممارسة الفساد من قبل بعض أعضاء الحكومة و الحزب ، مما يولد حالة من اللامبالاة ، و عدم الرغبة في محاربة الفساد. وتعرف (هيئة الأمم المتحدة) الفساد السياسي بأنه :" أستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " ، أو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الأخرين ، فالفساد السياسي لا يفيد إلا من هم في موقع السلطة، وهو نتاج لتزاوج السلطة مع الثروة ، وبالتالي أستغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق أرباح خاصة و مكاسب شخصية ، فتظهر الرشوة و المحسوبية والواسطة و

(1) أسماء حسين محمد، دراسة تحليلية عن الفدرالية و الفساد أفريقيا : السودان و نيجيريا نموذجا ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (38)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2013، ص140. .

(2)مريم مالكي وعمر كعيبوش ، أثر الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية قراءة في واقع التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد والدروس المستفادة، مجلة دفاتر المتوسط ، العدد (9)، جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر ، 2014، ص85.

المحاباة كأدوات رئيسة للوصول لذلك المبتغى ، و لا يقتصر هذا الفساد السلطوي السياسي على دولة نامية أو متقدمة ، إلا أنه أكثر تشعباً في الدول الدكتاتورية. [1]

اما مظاهر الفساد فان للفساد اشكال ومظاهره تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه سواء أكان ذلك فرد او جماعة او مؤسسة ، والهدف منه سواء كان مادياً او سياسياً او اجتماعياً ، وبناءاً على نوع الممارسة والهدف يمكن طرح اشكال وصور الفساد والتي توجز بما ياتي [2]:

أ. الرشوة ، وتعني قيام الموظفين الحكوميين بقبول الأموال من شخصيات وجهات معينة نظير ارساء صفقات ومقاولات وتسهيل مهام معينة ذات طابع تجاري ، وهذه الجهات قد تكون شخصيات حكومية، شركات تجارية – رجال أعمال .

ب. الاختلاس ، وتعني التجاوز على المال العام بغير وجه حق وبصورة مادية .

ج. المحسوبية ، وتعني تقديم خدمات معينة لجهة ما دون أن تكون من مستحقيها ، وهي بذلك تقترب كثيراً من مفردة المحاباة وهي الأخرى احدى صور الفساد والتي تشير إلى تفضيل جهة على اخرى في سبيل الحصول على خدمات معينة لقاء الحصول على منافع اقتصادية مستقبلا .

د. الواسطة ، وتعني التدخل الغير المشروع لصالح جهة ما لشيء معين مخالف لقواعد وانظمة العمل القانونية

هـ. الابتزاز ، وتعني الامتناع عن القيام بالواجب ازاء قضية معينة دون الحصول مسبقاً على منفعة مادية معينة .

2- مفهوم التنمية البشرية المستدامة: لقد تطور مفهوم التنمية ليشمل ضرورة التأكيد على أن الإنسان محور التنمية البشرية وغايتها ووسيلتها، والتركيز على أهمية تحسين نوعية جودة حياة الفرد في المجتمع ، ومن ثم برزت أهمية الاستثمار في الانسان ودوره في التنمية ، فلم يعد ينظر إلى الانسان على أنه صانع للمستقبل فحسب ، بل أصبحت النظرة إليه على أساس أنه فاعل اجتماعي مؤثر في صناعة الحاضر ومن

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير مكافحة الفساد: اطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الامم المتحدة ، 2014، ص 15.

(2)أسماء حسين محمد، مضدر سبق ذكره، ص141.

ثم التأكيد على أهمية تمكين الشباب في جميع المجالات خاصة في التعليم ، والصحة ، وإتاحة فرص العمل ، والمشاركة في صناعة القرار في الحياة العامة والحياة السياسية.

ان صياغة تعريف دقيق للتنمية يكون من الصعوبة بمكان، وعلى الرغم من ذلك، فان مصطلح التنمية دلالة على الازدهار والنمو والتطور وقد جاء من اشتقاق الكلمة الانكليزية (development) وهكذا غلب استعمال المصدر من هذا الفعل للدلالة على التطور والاستمرارية، وانطلاقاً من الدلالة اللغوية لمصطلح البطئ في النمو او النقص فيه. [1]

تعرف التنمية بانها " ذلك التغيير نحو الأنماط المجتمعية التي تسمح لمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل، بل وأيضا بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة على بيئته ومكانته السياسية وبزيادة مدى سيطرة أفراده وتحكمهم في توجيه أمورهم وشؤونهم".[2] كما تعرف على: "أنها العملية التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي و الحكومات لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمم و الإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن".[3]

اما التنمية البشرية المستدامة فتعرف بانها " تجمع محورين من محاور التنمية، فهي اكبر من مجرد حاصل جمع التنمية البشرية والتنمية المستدامة بكونها تضيف الى عناصر التنمية ضرورة الاهتمام براس المال الاجتماعي الذي يعني بأنه استعداد الناس للالتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من اجل الاجيال الحالية والمقبلة" [4]. إذ يمثل راس المال الاجتماعي حجر الزاوية فيها ويمكن تعريفهُ بأنه" توليفة من الاشكال الطوعية للتنظيم الاجتماعي والتي لا يمكن بدونها المحافظة على راس المال (المادي والبشري) "[5] وعلية فأن راس المال الاجتماعي يمثل مركزاً يتمحور فيه كل من راس المال المادي والبشري كما انه حالة

(1) نقلاً عن: علي خليفة الكواري وآخرون، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، ورد في التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (6)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص72 – ص 71.

(2) نقلا عن :عبد الرحمن العيسوي، الإسلام و التنمية البشرية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 1988، ص15.

(3) المصدر نفسه، ص16.

(4) المعتصم بالله سليمان وديمة محمد وصوص، مصدر سبق ذكره، ص27.

(5) محمد العوض جلال الدين، مصدر سبق ذكره، ص20.

من الربط والتواصل يجمع بين مختلف ابعاد التنمية. فالتنمية البشرية المستدامة "هي توسيع الحريات الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون في المستقبل" . [1]

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية في أول تقرير له حول التنمية للعام 1990 هي " عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت .أما من حيث التطبيق ، فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية ، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أمور : هي يحيى الناس حياة طويلة خالية من الملل ، وأن يكتسبوا المعرفة ، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال أي أن التنمية البشرية المستدامة تؤكد على أهمية النمو الاقتصادي ، لكنها لا توافق على كون النمو الاقتصادي هدفاً بحد ذاته ، بل وسيلة ضرورية غير كافية ، وعليه فإن النمو يجب أن يعتمد على مقاربة إعادة التوزيع مع النمو ، ويوجه نحو القضاء على الفقر وخلق فرص العمل ، وان عملية توزيع النمو يجب أن تكون أقل تبديداً للموارد الطبيعة وفي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء".[2]

نفهم أن التنمية البشرية المستدامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية من خلال تأكيدها على سيادة القانون والضمانات الدستورية والمساواة وتكافؤ الفرص ، وحرية التعبير وتخفيف القيود على وسائل الإعلام . فضلاً عن تأكيدها على المشاركة السياسية التي تضمن حرية منظمات المجتمع المدني (الجمعيات والنقابات ..) ، والتعددية الحزبية وحق المعارضة ، والانتخابات ومراقبة عمل الحكومة وفي هذا الاتجاه يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 2000 على " أن ضمان الحقوق المدنية والسياسية ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي أيضا وسيلة للقضاء على الفقر ، وضمان حرية تكوين المنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ، ويمكن أن

(1) الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الاستدامة والانصاف مستقبل افضل للجميع، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، 2011، ص1 .

(2)الأمم المتحدة ، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي (حلقات الارتباط الاستراتيجية ودلالاتها) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، 1997، ص9.

تحقق الكثير ، فيما يتعلق بإفساح المجال السياسي للفقراء للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم.[1]

وقد استند تعريف الأمم المتحدة إلى أربعة عناصر تشكل المكون الرئيسي لمفهوم التنمية الإنسانية المرتبطة بحقوق الإنسان هي : المساواة ، الإنتاجية ، الاستدامة ، والتمكين ، هذه المكونات هي ، أيضا بمثابة معايير للسياسات وأهداف يجب تحقيقها :-[2]

أ. **المساواة :** وتعني تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد على أسس قانونية واضحة كما هي في ممارسات الدولة ، ويتطلب ذلك مفهوماً جديداً للتنمية يتجاوز في ذلك المفاهيم القديمة ، أو تلك المستحدثة في الانتماء والتي لا تنظر للفرد المواطن في ضوء انتمائه الوطني بقدر ما هو انتمائه الإثني : الديني و العرقي والنوعي ولتحقيق ذلك ، فإن تغيراً هيكلياً لابد أن يحدث في فكر الدولة وقوانينها وإجراءاتها ، وكذا تغيراً في مفهوم الأفراد والمجتمع ومؤسساته ، للأسس التي يقوم عليها التقسيم التقليدي للقوة في المجتمع ، بمعنى أن تحقيق مبدأ المساواة في المجتمع يتطلب تغيراً أساسياً في هيكل علاقات القوة في المجتمع لصالح كل ألافراد وليس بعضهم.

ب. **الإنتاجية :** هذا المفهوم لا يشير فقط إلى التراكمات المادية والتكنولوجية كمحصلة لعمليات النمو الاقتصادي ، وإنما في اقتران وارتباط ذلك بمسألتي الإنصاف والعدالة ؛ أي أن الإنتاجية كمحصلة لعمليات التنمية مرتبطة وبذات الوقت والأهمية بتحولات أساسية في حاجات الناس ، ومستوى وطرائق معيشتهم ، وأمنهم الاجتماعي والسياسي ، وانعكاس كل ذلك على ارتفاع أو انخفاض معدلات الإنتاج في المجتمع .

ت. **الاستدامة :** لا يعني ذلك ديمومة عمليات النمو والتنمية في أطرها ومعدلاتها الاقتصادية ، وإنما في توازنها وتوافقها مع تغير حاجات الناس والمجتمع ، من حيث النوع والكم وطرائق الإشباع في ظرفها الآني المعاصر ، وكذلك في منظورها المستقبلي .

(1) دليلة خينش ، التنمية البشرية المستدامة وتمكين الشباب في الجزائر: الواقع والتحديات ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 20، العدد(1) ، الجزائر ، 2020، ص479.

(2)رعد سامي عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره،ص27.

ث. **التمكين :** يعني وبشكل عملي الإشراك الكامل لكل أفراد المجتمع في تقرير مسارهم ومستقبل مجتمعهم وتتحقق عملية التمكين ، من خلال تحقيق شرط الديمقراطية والحرية السياسية ، والشفافية واللامركزية وسيادة القانون ، كوسائط من خلالها يتمكن كل الناس من المشاركة في صناعة القرار واتخاذه .

ثانياً- اسباب الفساد السياسي في غانا

يعد الفساد من الظواهر المجتمعية الموجودة في كل المجتمعات، سواء كانت متقدمة أو نامية، وبالنسبة للدول الافريقية تختلف أوضاع الفساد من دولة إلى أخرى نتيجة لاختلاف أسبابه وطبيعته ومعدلاته ونتائجه، وكذلك التفاوت في معدلات التنمية البشرية المستدامة، وللفساد درجات، فتختلف حدته من مجتمع لآخر، وفقا لعدة اعتبارات، منها قدرة الدولة علي مكافحة الفساد، وخاصة غانا نظراً لضعف مؤسساتها وأجهزة الرقابة بها، وعدم القدرة على الإصلاح الهيكلي بها ولذلك يوجد الكثير من التحديات أمام مكافحة الفساد في دول افريقيا جنوب الصحراء ومنها دولة غانا. وسنتناول هنا التالي:

1- مصادر الفساد التاريخية والسياسية

أ-**الارث الاستعماري:** يعد الإرث الاستعماري عاملاً تاريخياً من عوامل المتغيرات الوازنة في مستقبل الدولة ، والمؤثرة في ظهور الفساد فيها ، والآثار الكبيرة التي خلفتها في غانا ، بل إن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مناطق كثيرة في هذه الدولة ترجع في الأساس إلى الخيارات التي اعتمدها المستعمر ؛ ويمكن التدليل تاريخياً على مجموعة من السلوكيات التي جاء بها الاستعمار وتولد منها الفساد ، فكان أولها إقامة نظام اقتصادي نقدي متطور فقبل مجيء الاستعمار ، لم يكن في هذه الدولة اقتصاد نقدي ، وكان الفساد يحتاج إلى هذا النظام لكي يزدهر ثم أخذ الفساد ، بعد قيام الاستعمار بإدخال النظام الضريبي إلى هذا المجتمع ، منها ضريبة على السكن ثم على الأفراد كوسيلة لإجبار سكان غانا على العمل الرخيص لدى المستوطنين البيض ، طريقه إلى المعاملات فيها ، فكان كلما ازداد النظام الاستعماري رسوخاً ، سار الفساد على خطاه نفسها، لكن وجود الفساد لا يعود إلى النظام الضريبي في حد ذاته بل إلى طريقة جمع الضرائب ، اذ اعتمدت الإدارة الاستعمارية على شيوخ القبائل المحليين أو المتعاونين معها في غانا وكانت ، بهدف جمع أكبر قدر من الضرائب ، تمنح 10 % من الضرائب إلى من يجمعها من الزعماء المحليين ، ومن هنا

اكتشف هؤلاء المتعاونون من شيوخ ورؤساء محليين طريقة جديدة للهيمنة والثراء ، وتحولوا بفضل هذه الممارسات إلى وكلاء لمصلحة المستعمر ، وبرغبتهم الخاصة ، كان المستعمر يشجع الشيوخ المحليين – ضمنياً – على استخدام مناصبهم لجمع الثروات ، وهنا بدأ يتم استخدام الوظيفة العامة من أجل الثراء الشخصي خاصة في غانا مع تطبيق الاستعمار البريطاني ، قاعدة فرق تسد ، تجذر استخدام الفساد لشراء ولاء بعض الشخصيات والقبائل في مقابل خدمة المستعمر ، اذ كان يعمل على تقريب عشيرة أو قبيلة يكون لها الحق في خدمة الإدارة الاستعمارية التي غالبا ما شجعت النزاعات بين القبائل. [1]

ب- النظم الدكتاتورية والسيطرة الأبوية شهدت دولة غانا في مراحل مختلفة حكم الحزب الواحد ، فقد تأرجح الحكم مابين العسكري والحكم الديمقراطي في مراحل متعاقبة ، وكان لهما تداعيات وخيمة على العملية الديمقراطية وحرية التعبير والمشاركة السياسية ،وهذه الانتهاكات السياسية والمدنية من طرف الحكومة جعلت المواطنين ينظرون بعين الريبة إلى النخب الحاكمة ، وزادت الفجوة بين الحكام والمحكومين اتساعاً ، وفي ظل انعدام الثقة بين الطرفين أصبحت النخبة الحاكمة تشعر بعدم الأمان ، وقامت باستعمال مؤسسات الدولة لتعظيم مصالحها الخاصة من دون الالتفات إلى المصالح الوطنية. [2]

إن ضعف الأنموذج الديمقراطي ، ونقص المشاركة السياسية ، كل ذلك أدى إلى وقوع الصراع العنيف على السلطة ولم تسمح البيئة التسلطية بظهور أسس حقيقة تحمي الدولة المدنية والمجتمع من تفشي الفساد ومن تدخل العسكر أيضا بل أكثر من ذلك ، أصبح الفساد من الآليات التي تستعملها النخبة للحكم ، في هذه الأحوال ، تكون المؤسسة العسكرية المؤسسة الأكثر تنظيما وقوة في المجتمع ، أن الدولة في غانا أخفقت في بناء مؤسسات قوية ، وأصبحت مهزوزة بفعل الانقلابات العسكرية ، ولم تكن ذات طابع مؤسساتي بالقدر الكافي ، ما أدى إلى ظهور كيانات اجتماعية سحبت ولاء المواطنين من الدولة ، وأصبحت تقوم بالوظائف التي من المفروض أن تقوم بها الدولة. [3]

---

(1) حمدي عبد الرحمن ، الفساد السياسي في أفريقيا ، ط1، دار القارئ ، القاهرة ، 1993 ، ص 48.

(2)سمير التنير ، الفقر والفساد في العالم العربي ، ط1، دار الساقي، بيروت ، 2009 ، ص 45 .

(3)خالد عبد العزيز الجوهري ، الفساد : رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الأفريقية ، مجلةالسياسة الدولية ، العدد (143) ، القاهرة ، 2001 ، ص 231-235

إلى جانب حكم الفرد والتدخل العسكري في الحياة السياسية في غانا، يجد الفساد أحد أهم أركانه في ضعف النظام القانوني الذي يكون مجرد نتيجة لطريقة الحكم وكيفية الوصول إلى السلطة ؛ إذ تصبح القوانين موجودة لكنها غير مفعلة ، وتدخل الدولة في حلقة مفرغة ، وهي علمها بوجود مفسدين وعجز أجهزة الدولة ، أو عدم امتلاك القدرة على محاسبتهم. (1)

أصبحت السلطة الأبوية أسلوباً للحكم المهيمن في دولة غانا ، واعتبرت سمة من سمات مجتمعاتها وهنا تبرز السلطة الأبوية كظاهرة في هذا المجتمع ، وتقوم على استراتيجية امتلاك الحاكم المجال السياسي ، بحكم العلاقة الأبوية التي تربطه بالجميع ، ومنه ينطلق للسيطرة على الموارد الأساسية التي تضم باقي المجالات المجتمعية الخاصة هذه الممارسة كانت في البداية ممارسة شخصية ، ثم انتقلت في ما بعد لتصبح ممارسة جماعية ، تقوم بها النخبة الحاكمة في غانا ، اذ تصبح الظاهرة مرتبطة بصورة أساسية بالأولويات المجتمعية، في مثل هذه الأنظمة تظهر ظاهرة الرشوة السياسية وسيلة للحفاظ على تمركز السلطة والثروة في يد مجموعة أو شخص الحاكم الواحد ولأن الوضع القائم يحتاج إلى من يبرره ويشرعنه ، تلجأ السلطة إلى شراء ذمم الفاعلين البارزين في المجال العام للقيام بهذه المهمة. (2)

إن انهيار الأنظمة الحاكمة مع بداية التسعينيات كما حدث في غانا عام 1992 ، بعد وصول موجة التحول الديمقراطي فيها ، ساهم في زيادة الفساد ؛ إذ أصبح الفساد وسيلة لاستيعاب الفئات الجديدة داخل النظام السياسي والتغيير السياسي وما أتى به من تغيير في القيم والأشخاص ، زادا من حجم الفساد ومستواه في غانا ، وأظهرا نوعين من الفساد ، فساد الفقراء الذين يطمحون إلى دخول العملية السياسية والاستفادة من المزايا التي تمنحها ، ومنها كسب المال ، وفساد الأغنياء الذين يملكون المال من البداية ، لكنهم عاجزون

(1) المصدر نفسه ، ص 236.

(2) Munyae M. Mulinge & Gwen N. Lesetedi, Interrogating Our Past: Colonialism and Corruption (4) in Sub-Saharan Africa, African Journal of Political Science, Vol. 3, No. 2 ،1998, p. 15.

عن تحويله إلى قوة سياسية أو نفوذ في النظام السياسي ، فقاموا بشراء المقاعد مباشرة في مجالس الشيوخ وباقي المجالس النيابية . [1]

ت–البيروقراطية الأفريقية : خرجت البيروقراطية في غانا في معظمها من رحم النظام الاستعماري ، ولذلك ورثت عيوبه ومزاياه كافة ، فتفشى الفساد وسوء الإدارة في المقاطعات الاستعمارية ومع بداية الأزمة المالية في عام 1929 ، ازداد التسيب واستغلال الإدارة ، ومع هذا العجز ، ولا سيما في مرحلة الحرب العالمية الثانية وعدم الفاعلية والكفاءة لدى الإدارة في غانا ، مما زاد من درجة الفساد ؛ فالتنمية البشرية المستدامة تتطلب إدارة محترفة ، ذات كفاءة عالية ، وفاعلية كبيرة ومن أجل تقديم خدمات جيدة إلى المواطنين ، يجب أن يكون اختيار الإداريين على أساس الاستحقاق والتميز ، لا على أساس الولاء السياسي والمحاباة ، لقد احتل أعلى الهرم الإداري أناس عديمو الكفاءة والفاعلية ، استغلوا مناصبهم من أجل تحويل جهاز الدولة إلى خدمة المصالح الخاصة وينتج عدم كفاءة الإدارة في بعض الحالات أو في كثير منها ، من تولي الثوار بعد الاستقلال المناصب الإدارية الكبرى ، وكانوا في معظمهم لا يملكون الخبرة والمهارة الكافيتين ، علاوة على إبعاد الإداريين المحنكين بسبب مشاركتهم في الكفاح أو بسبب وقوفهم ضده ، اضف لذلك أن الإداريين المؤهلين كانوا محدودين كما وكيفا وهذا يعود الى خلل هيكلي يتمثل في هشاشة هذه الدولة بعد الاستقلال ، أي ضعف الإحساس بالمصلحة الوطنية ، وغياب الالتزام بالخدمة العامة ، اذ ينظر البيروقراطيون في غانا إلى المصالح العامة على أنها ملكية خاصة ، تستخدم من أجل الإثراء الشخصي ؛الى جانب تفشي الفقر بين الموطنين يمكن أن يساعد في انحراف البيروقراطية إلى الفساد ، ذلك أن معظم العائلات تعيش تحت خط الفقر ، من بينها عائلات موظفي القطاع العام. [2]

2– مصادر الفساد الاقتصادية والمالية : تعد المصادر الاقتصادية والمالية هي من أهم منابع الفساد ، إذا لم نقل إنها المنابع الأساسية ، اذ هناك علاقة بين طبيعة تنظيم الاقتصاد المحلي والبيئة العالمية والفقر من

(1) برتران بادي ، الدولة المستوردة غريبة النصاب السياسي ، ترجمة شوقي الدويهي ، دار الفارابي ، بيروت ،2005 ، ص 26 –ص 28.

(2) John Mukum Mbaku , Bureaucratic Corruption in Africa : The Futility of Cleanups , Cato (24) Journal , Vol . 16 , No . 1 , 1996 , p . 99

جهة ، والرغبة في الكسب المادي من جهة أخرى ؛ هذه الرغبة في الكسب لا يمكن قمعها إلا بوجود نظام رقابي قوي وفاعل لذلك ، فإن الميل إلى الكسب المادي عن طريق الفساد هو ميل فطري عند أغلب الأفراد ، تُنميه البيئتان المحلية والدولية اللتان يتحرك فيهما الفرد ، ولا يمنعه من التحول إلى ثقافة إلّا نظام رقابي قوي ، وخوف من الانكشاف ونيل العقوبة. (1)

أن الحالة الريعية التي اصبح عليها الاقتصاد في غانا ادت الى وجود دولة ريعية ، وهو ما نتج عنه آثار سلبية لا يمكن تلافيها ، من بينها عرقلة التنمية البشرية المستدامة ، ومنع الحالة الديمقراطية من النشوء والتطور ، وتكريس دولة اللاقانون ، وأهم من ذلك تشكيل منظومة للفساد داخل المجتمع واصبحت الوظيفة الأساسية للحكم توزيع المزايا والمنافع بين أفراد المجتمع ، والمشاركة في تكوين شريحة معينة تستمد وجودها من وجود الريع ، كما اصبحت غانا وسيلة لامتصاص العمالة ؛ إذ تحولت إلى آلة للتوظيف كل هذا حولها إلى جهاز بيروقراطي ضخم يعيق النمو والتطور الطبيعي ، وينمي ثقافة عدم الاستحقاق ، ويضعف المراقبة ، وولد الفساد باعتباره نتيجة حتمية ، وربما تلجأ السلطة مباشرة إلى شراء السلم الاجتماعي عن طريق توزيع الأموال بين الأفراد بطريقة أو بأخرى ، ذلك ان العلاقة الإيجابية بين الدولة الريعية والفساد أمرا يكاد يكون محسوما ، يستدل بها على أن ارتفاع الموارد الريعية في غانا (النفط، الذهب) ، ادى إلى انتشار الفساد وارتفاع مستوياته ،اذ إن الحصول على هذه الموارد من دون عناء حقيقي ، انعدام الرقابة المالية ، يشجعان على الفساد ، وتحويل الدخول المالية بسهولة ، مع إمكان تغطية العجز الناتج من الفساد ، بحكم أن المورد الريعي ما زال موجودا، وسبب ذلك ان دولة غانا تفتقد قطاعاً اقتصادياً حقيقياً ، وقلة اعتمادها على عملية إنتاجية حقيقة لتحصيل مواردها ،فهي تعتمد على تصدير المواد الأولية إلى الخارج ويكون في الغالب بلاد المستعمر القديم ، أو من تلقي المساعدات الخارجية ، وبالتالي فإنه في أغلبه اقتصاد ريعي. (2)

(1) Rabah Arezki , Thorvaldur Gylfason, Resource Rents, Democracy and Corruption: (35) Evidence from Sub-Saharan Africa, CESIFO Working Paper Series, No. 3575, Category 9: Resource and Environment Economics, September 2011, p. 7.

(2) Omar Al-Farouq, Ali Hamid and Lan Sun, National Governance Index, Corruption Index Growth rate – international evidence from Sub-Saharan Countries and the Middle East and North Africa Countries, Journal of Risk and Financial Management, No. 15, Switzerland,2022, p. 15.

يمكن القول إن الاقتصاد الريعي الذي تقوم عليه غانا سبب رئيس لتفشي الفساد ، لأنه يعطي الحكومة والعمل الحكومي قيمة كبيرة ؛ إذ تقوم الحكومة بدور الجهاز الموزع للدخول ، وتكون كذلك متخففة من الضرائب من المواطنين ، ويصبح الفرد هو من يحتاج إلى الحكومة وليس العكس وبالتالي ، فإن الريع سمح للحكام في غانا بالتحرر من الفكرة التي قامت عليها المشاركة السياسية للشعب في العالم ، وهي (دفع الضرائب يجب أن تقابله المشاركة في القرار السياسي) .

ويعد تدني الأجور من المحددات الأساسية التي يمكن أن تدفع الموظفين ، أو جزءا كبيراً منهم ، إلى الاتجاه نحو الفساد ، خصوصا إذا كانت الوظيفة التي يمارسونها ذات مزايا ، ولها سلطة تقديرية على توزيع المنافع ، مثل الجمارك والضرائب والشرطة ... إلخ ، إلى جانب تدني الأجور ، فإن تقسيم العمل في غانا غالبا ما يعطي بيئة ملائمة لوجود الفساد ؛ فعدد لا بأس به من القوة النشيطة يعمل في السوق السوداء أو السوق غير الرسمية ، ولا يستوعب الاقتصاد الرسمي في الحدود الضئيلة وفي الأغلب ، يفرض على المشتغلين في السوق الموازية دفع رشى من أجل الاستمرار في العمل ، لأنهم لا يخضعون للقانون التجاري لذلك ، فإن موقف أولئك القانوني ضعيف في هذا القطاع ، ما يجعلهم عرضة للابتزاز من طرف السلطات العمومية بمختلف هيئاتها ، ولا سيما الشرطة المدنية التي هي من الأجهزة الأكثر فساداً في هذه الدولة ، وترتفع درجة الابتزاز هذه عندما يعلم أن موظفي الحكومة تُدفع لهم أجور متدنية جداً ، وربما يصبح العاملون في ذلك القطاع بمنزلة مصدر أجر شهري إضافي للموظف الحكومي ، في مقابل غض الطرف عنهم وتركهم يعملون في سلام. [1]

ساهم انتشار الفساد في العلاقات الاقتصادية الدولية في دعم انتشار الفساد على المستوى المحلي وتفشي الفساد في التجارة الدولية أمر لا يمكن إنكاره ؛ فمستثمرون أجانب كثر يلجأون إلى الرشى من أجل الفوز بالصفقات الحكومية الكبرى . والمشكلة هنا أن الحكومات المتعاقبة في غانا لا تستطيع – بسبب يكون الفساد على المستوى الدولي أكثر من الفساد المحلي تعقيدا وصعوبة ، لا من حيث صوره وأشكاله فحسب ، بل أيضا من حيث التحكم فيه ومحاربته .

(1) Daniel Treisman , The Causes of Corruption : A Cross – National Study , Journal of Public (56) Economics , No . 76 , 2000, p . 399.

3- مصادر الفساد الثقافية والاجتماعية: إن انتشار قيم العائلة داخل المجتمع يقلل من درجة الثقة بين الأفراد ، وهذا التقليل من الثقة تنتج منه مستويات عالية من الفساد ، هذا التوزيع غير العادل من السلطة يظهر داخل المجتمعات التي تسيطر عليها منظمات دينية قوية ، حيث الهرمية المطلقة ، وقد أثبت أن هناك عاملين ثقافيين يشرحان ارتباط الثقافة بالفساد هما : درجة سيطرة الذكورة على الشأن العام في المجتمع ، ودرجة انتشار القيم العائلية ،هناك علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين وانتشار الفساد ، في مقارنة بين (مؤشر انتشار الفساد ، و مسح القيم العالمي) ، ظهر أن هناك علاقة سلبية بين نسبة مشاركة المرأة في مجالات العمل والمؤسساتية ، ودرجة انتشار الفساد في المجتمع ؛ أي كلما زاد وجود المرأة في المؤسسات نقص معها حجم الفساد هذه القيم التي تحدث عنها هؤلاء المفكرون تنتشر بقوة في غانا ، ما يعطي بحسبهم دعمًا داخليا قويا للفساد ، يظهر في بنية المجتمعات وفي تفكير الأفراد. [1]

ان التعدد الإثني والصراع الاجتماعي نتج من التقسيم المصطنع للقارة الأفريقية ، ؛ فمن ناحية ، جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معاً ، ولم يسبق لبعضها التفاعل مع بعض في إطار واحد ومن ناحية أخرى ، فصلت الحدود السياسية المصطنعة التواصل بين جماعات عرقية واحدة وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة . وربما قصد الاستعمار ذلك (جمع شعوب مختلفة ثقافياً وعرقياً) بصورة متعمدة كي لا تتحد ضده ، ومن هنا حدثت تمزقات عميقة الجذور في أوصال الجماعات السكانية ووصلت حالة الاختلاف بين الأعراق إلى حد التصادم ، وكان السبب غير المباشر لذلك استئثار أحد الأعراق بالسلطة ، واستعمال مقدرات الدولة لمصلحة ذلك العرق ، سواء عن طريق مباشر أو عن طريق ممارسة الفساد وإن مجرد فقدان الدولة حالة الاستقرار السياسي ، وتعرضها لخطر التمزق الداخلي ، وتمزق المجتمع من الداخل إلى كيانات مختلفة ومتصارعة ، تؤدي إلى تفشي الفساد بين المؤسسات والأفراد ، ويجعل كل طرف يسعى لخدمة الطائفة التي يمثلها بالوسائل الشرعية أو غير الشرعية.[2]

---

(1)مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء : العكاساته وآليات مكافحته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019 ، ص 233

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في أفريقيا : مسارات متناقضة، مجلة قراءات أفريقية ، العدد(37)، المنتدى الإسلامي ،القاهرة ،2018 ، ص 24.

وأكبر أشكال الفساد التي يسببها التعدد الإثني ، والتي تظهر بصورة فاضحة في غانا ، هو الفساد الانتخابي، والتوظيف والترقيات في المناصب العليا ، ولا سيما في مؤسسة الجيش ، اذ يسعى كل مسؤول كبير إلى إحاطة نفسه بمن يضمن ولاءهم ، بغض النظر عن كفاءاتهم وتلجأ النخب الحاكمة عادة إلى استغلال المشاعر الإثنية والقبلية والعشائرية للوصول إلى غاياتها ومصالحها الخاصة ، فالوزراء وأعضاء الحكومة والسفراء والمحافظون يتم اختيارهم من الجماعة الإثنية نفسها التي ينتمي إليها الزعيم ، وأحياناً من أفراد عائلته المباشرة ، وعملية حصر السلطة المركزية في قبيلة واحدة تشجع بالتأكيد على انتشار الأيديولوجيات الانفصالية ، وهذه التوجهات اللامركزية تقوى وتنتصر حتى تتفتت الدولة إلى جزئيات صغيرة وكان هذا سيعد في الأحوال العادية غنى للمجتمع ؛ إذ إن المشكلة ليست في التعددية العرقية أو الدينية أو الثقافية ، بل في استعمال الأطراف لها في المجال السياسي ؛ كثيراً ما سبب التنوع الإثني الكبير مشكلات عميقة للنظام السياسي وللمجتمع ، ولا سيما في الفترات الانتخابية ، اذ إن الأحزاب السياسية تقوم بترجمة التعددية الإثنية الموجودة ، ولذلك تصبح الخسارة أو الفوز حالة تمس الجماعة أو العرق ، وليس الحزب السياسي فحسب. [1]ويتم قياس نسبة الفساد في الدول بحسب مؤشر مدركات الفساد وهو مؤشر سنوي يُنْشَرْ من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995. ويصنف المؤشر الدول حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين، وبحسب مؤشر مدركات الفساد للمدة (2012–2021) (ينظر الشكل 1) يلحظ ارتفاع ملحوظ في معدلات الفساد في غانا التي تقع في دائرة الدول المتوسطة الفساد وذلك يعود الى السياسات الفاعلة للحد من الفساد .

(1)Omar Al-Farouq, Ali Hamid,Op.Cit,p.16.

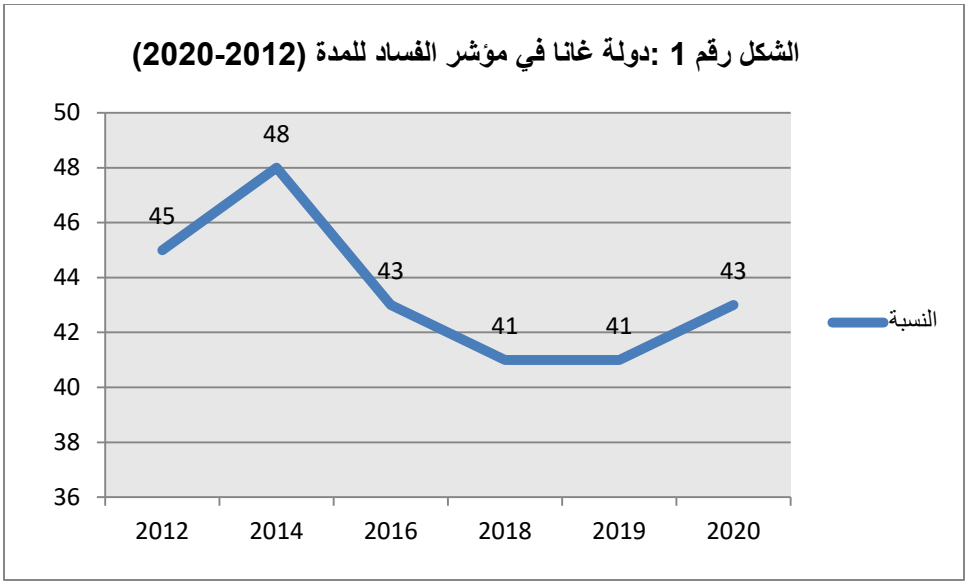

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية:

1-مؤشر مدركات الفساد لعام 2012، منظمة الشفافية الدولية، 2012.

2-مؤشر مدركات الفساد لعام 2014، منظمة الشفافية الدولية، 2014.

3-مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، منظمة الشفافية الدولية، 2016.

4-مؤشر مدركات الفساد لعام 2018، منظمة الشفافية الدولية، 2018.

5-مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، منظمة الشفافية الدولية، 2019.

6-مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، منظمة الشفافية الدولية، 2020.

تحفز الأوضاع الاجتماعية السائدة في غانا أصحاب المناصب العليا على ممارسة الفساد ، بل إنها تفرض عليهم في بعض المرات ممارسة الفساد ، لا لمصلحة أنفسهم فحسب ، بل بالأساس لمصلحة مجموعاتهم العرقية ، والعشيرة والأقارب الذين ينظرون إليهم باعتبارهم ملزمين انتشالهم من الفقر، باستعمال موارد الدولة التي ينبغي ، بحسب رأيهم ، أن تنفق كما يشاء المسؤول ، لا كما تقتضيه. [1]

ثالثاً- اثر الفساد السياسي على التنمية البشرية المستدامة

(1)حمدي عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسي في أفريقيا ، دار القارئ العربي ،القاهرة ، 1993 ،ص 46.

للفساد السياسي نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن ان يقود الفساد السياسي إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية البشرية المستدامة منها: [1]

1. الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة ،التي تشكل شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.
2. هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.
3. ارتفاع معدل هجرة الكفاءات العلمية والاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة.
4. يؤدي الفساد إلى تراجع في القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.
5. يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.
6. يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ، وهو ما يحول دون وجود حياة ديمقراطية.
7. يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة ، مما يؤدي إلى نفور الشرفاء من الترشح للانتخابات.

رابعاً- اليات مكافحة الفساد السياسي في غانا

1- الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في غانا

أ-**الاتفاقيات الدولية:** وقعت غانا على (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) في عام 2004 وصادقت عليها في عام 2007 وبالمثل، تم التوقيع على (اتفاقية الاتحاد الأفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته) في

(1) أسماء حسين محمد، مصدر سبق ذكره. ص144.

عام 2003 ، كما وقعت الدولة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992 وصادقت عليها في عام 1995 وصادقت على بروتوكول كيوتو في عام 2003 ودخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من عام 2005. [1]

ب- الإطار القانوني الداخلي: الإطار القانوني لمكافحة الفساد في البلاد شامل وقوي ، لكنه يواجه تحديات في التنفيذ ؛ بينما لا يوجد تشريع واحد لمعالجة الفساد ، يجرم القانون الجنائي الفساد في شكل رشوة فعلية وسلبية ، والابتزاز ، والاستغلال المتعمد للمنصب العام ، واستخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة علاوة على ذلك ، ويعتبر الفساد غير قانوني ، ويتحمل كل من الوكيل والموكل المسؤولية بغض النظر عن جنسية الشخص الذي يقوم بالرشوة . [2]

يُعرَّف الفساد بموجب (المادة 239 من القانون الجنائي) الغاني بأنه "فساد موظف عمومي" ، وتحدد البنود اللاحقة أشكالًا مختلفة من الفساد ، بما في ذلك الرشوة والابتزاز. وفقًا للخبراء القانونيين ، يحتاج هذا التعريف إلى تحديث لأنه لا يشمل جرائم الرشوة التضامنية أو الخاصة ، والرشوة بين المواطنين ليست محظورة حاليًا في غانا. هناك أيضًا قانون قواعد السلوك للموظفين العموميين وقانون الخدمة المدنية الذي يوفر مبادئ توجيهية بشأن تضارب المصالح لموظفي الخدمة المدنية ومع ذلك لا يتضمن أي من هذه الأحكام ضمانات ضد المحسوبية على سبيل المثال ، لا يُحظر على موظفي الخدمة المدنية دخول القطاع الخاص بعد مغادرة مناصبهم ، كما يجرم قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2008 عمليات غسل الاموال في غانا ،على الرغم من عدم وجود قانون يدعم أجندة شفافية الملكية المستفيدة في البلاد ، فإن قانون الشركات لعام 2016 يضع أساسًا قانونيًا ثابتًا لجمع وصيانة قاعدة بيانات وطنية للمالكين المستفيدين في غانا، يفوض القانون إدارة المسجل العام لتكون الهيئة المؤسسية المسؤولة عن جمع وصيانة سجل الملكية المنتفعة في الدولة. [3]

---

(1)كربال إبراهيم الخليل و خلاصي خليدة كعسيس،علاقة الفساد بفشل مشروع بناء الدولة الأفريقية في بعده الداخلي والإقليمي، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية – المجلد 6، العدد (2)، حسيبة بن بوعلي جامعة الشلف، الجزائر ، 2020، ص309.

(2)رباحي أمينة ، إدارة النزاعات الافريقية الممتدة وعمليات حفظ السلام، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13، العدد(18) ، الجزائر ، 2022،ص49.

(3)مريم مالكي وعمر كعيبوش ، مصدر سبق ذكره، ص88.

على الرغم من الإطار القانوني الشامل في غانا والهيكل المؤسسي السليم للتحقيق في غسيل الأموال ومقاضاته ، يبدو أن التحقيق والمقاضاة يركزان بشكل أكبر على الجرائم الأصلية ، مما يؤدي إلى عدد قليل من إدانات غسل الأموال. كما أن غانا لا تتبع بنشاط سياسة تتبع مصادر عائدات الجريمة وهكذا ، في حين أن قوانين مكافحة غسل الأموال في غانا تتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية ، إلا أنها تطبق بشكل ضعيف ومتقطع ، و أن هناك قانون المبلغين عن المخالفات ، الذي تم تمريره في عام 2006 لحماية الشهود في قضايا الفساد من الملاحقة القضائية بمجرد تقديمهم المعلومات ذات الصلة ، إلا أنه نادرًا ما يتم تنفيذه ، باعتباره محتملًا.وفقًا لنشطاء مكافحة الفساد العاملين على الأرض ، يجب تحديث القانون الجنائي الغاني فيما يتعلق بالفساد ، بحجة أن قانونًا جديدًا وشاملًا لمكافحة الفساد والرشوة هو الحاجة في الوقت الحالي.[1]

ت-الإطار المؤسسي :هناك العديد من هيئات مكافحة الفساد الموجودة في غانا:-[2]

1-لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية (CHRAJ) :هي واحدة من هيئات مكافحة الفساد الرائدة في غانا، ويدمج عمل وكالة مكافحة الفساد وأمين المظالم ولجنة حقوق الإنسان تحت مظلة واحدة وتتبع سلطاتها في مكافحة الفساد من المادتين 218 (أ) و (ج) ؛ 284-288 من دستور عام 1992 والقسم 7 (1) (أ) و (هـ) و (و) من القانون 456. تحقق اللجنة وتعمل على منع الفساد ومع ذلك ، لا تتمتع لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية بالصلاحية للمقاضاة ، كما أنها لا تتمتع باستقلالية الميزانية نظرًا لأن الرئيس ، بناءً على مشورة مجلس الدولة ، هو الذي يعين المفوضين ، فإن المنظمة ليست بمنأى عن تأثير السلطة التنفيذية .

2-مكتب مكافحة الجرائم الاقتصادية والجريمة المنظمة: وقد تم افتتاحه في عام 2010 ، يحتفظ بوكالة شرطة متخصصة تركز على منع الجريمة الاقتصادية والكشف عنها والتحقيق فيها ومقاضاتها ، فضلاً عن استرداد عائدات الجريمة وتتمثل وظائف المكتب في التحقيق ، وبناءً على سلطة النائب العام ، ومقاضاة الجرائم الخطيرة التي تنطوي على خسارة مالية أو اقتصادية للجمهورية أو أي كيان أو مؤسسة حكومية يكون

(1)كربال إبراهيم الخليل و خلاصي خليدة كعسيس، مصدر سبق ذكره ، ص310.

(2) Kaunin Rahman, An Overview of Corruption and Anti-Corruption in Ghana, U4 Anti-Corruption Helpdesk, The Michaelson Institute, Transparency International, 2018, p.9.

للدولة فيها مصلحة مالية. كما أنه مخوَّل باسترداد عائدات الجريمة وهي تستهدف على وجه التحديد المجالات التالية (الاتجار بالبشر، الاحتيال الضريبي، النشاط السيبراني المحظور ،الجرائم الخطيرة الاخرى) وتواجه(EOCO) تحديات في أداء واجباتها ، بما في ذلك تدخل السلطة التنفيذية، اذ أصبح هذا التدخل ممكنًا من خلال حقيقة أن المدير ومجلس الإدارة يتم تعيينهما من قبل السلطة التنفيذية وتقديم تقرير إلى النائب العام.

3- خدمة التدقيق في غانا : **ان** الهدف من خدمة التدقيق في غانا هو تقديم الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة والنزاهة في نظام إدارة المالية العامة في غانا عن طريق التدقيق إلى المستوى الدولي المعترف به. ويمتد اختصاص التدقيق العام إلى ما يلي:-

- الحسابات العامة لغانا وجميع المكاتب العامة ، بما في ذلك المحاكم وإدارات الحكومة المركزية والمحلية والجامعات والمؤسسات العامة .
- حسابات أي مؤسسة عامةاو شركة أو هيئة أو منظمة أخرى تم إنشاؤها بموجب قانون برلماني ،
- بنك غانا .
- حسابات شركة قانونية أو مؤسسة حكومية أو مؤسسة تجارية عامة تعمل بموجب تشريعاتها الخاصة.

ذكر تقرير عام 2017 الصادر عن دائرة التدقيق في غانا أن الهيئة واجهت "تحديات مالية وتشغيلية" ومع ذلك ، لا تزال الدائرة تحرز تقدمًا كبيرًا - حيث أكملت 80٪ من 3463 عملية تدقيق مخططة بما في ذلك مؤسسات ووكالات من الوزارات والإدارات والوكالات ومع ذلك ، لم تتمكن من تقديم أي من تقاريرها إلى البرلمان ،كانت أوجه القصور الرئيسية لنتائج تدقيق عام 2018 هي أن المؤسسات غالبًا ما تفتقر إلى تدابير رقابة داخلية فعالة لتقليل حالات المخالفات المالية في مجالات مثل النقد والمشتريات وكشوف المرتبات والعقود والمخالفات الضريبية ، فضلاً عن عدم سداد القروض المستحقة .

4-مكتب المدعي الخاص : أنشأت حكومة غانا بموجب قانون صادر عن البرلمان في عام 2017 مكتب المدعي الخاص للتحقيق في فئات معينة من القضايا ومزاعم الفساد ومخالفات جنائية أخرى ومقاضاة مرتكبيها بموجب قانون الجرائم الجنائية وغيرها من الجرائم وتم إنشاء المكتب بوعد انتخابي بالقضاء على الفساد الذي قدمه الرئيس(نانا أكوفو - أدو)عندما تولى السلطة في عام 2017 ومع ذلك ،للمدعي الخاص سلطة التجميد وطلب المساعدة من المحكمة في مصادرة الممتلكات (التي تعتبر مرتبطة بالكسب غير

المشروع) لمشتبه به متهم بالفساد بمجرد توجيه الاتهامات من قبل مكتب المدعي العام كما أن مكتب المدعي العام ملزم بموجب القانون (قانون المدعي الخاص ، القانون 959) بالنشر كل ثلاثة أشهر في صحيفتين وطنيتين رئيسيتين وعلى موقعه على الإنترنت ، قائمة القضايا والإدانات التي تم تأمينها .

5-المحاكم : وفقًا للدستور ، فإن هيكل وسلطة القضاء مستقلان عن فرعي الحكومة الآخرين، يخول الدستور الهيئة العليا للفصل في دستورية أي تشريع أو إجراء تنفيذي بناءً على طلب أي مواطن متضرر ويُستمد التسلسل الهرمي للمحاكم إلى حد كبير من الأشكال القانونية البريطانية، وللمحاكم الولاية القضائية على جميع المسائل المدنية والجنائية وهي تشمل محاكم القضاء الأعلى ، التي أُنشئت بموجب دستور عام 1992 ، والمحاكم الأدنى درجة التي أنشأها البرلمان ويستخدم القضاء سلطاته التقديرية لمعاقبة الفقراء ومحاباة الأغنياء.

6-وسائل الاعلام: تلعب الصحافة في غانا دورًا رئيسيًا في الخطاب السياسي والهوية الوطنية والثقافة الشعبية ومع ذلك ، فإن الاستدامة الاقتصادية تمثل تحديًا لوسائل الإعلام في غانا، اذ أن عدة اعتداءات استهدفت صحفيين في عام 2016 ، بما في ذلك اعتداء جماهيري على محطة إذاعية في مناطق برونغ أهافو ، والاستيلاء على معدات لثلاثة صحفيين دنماركيين يغطون شركة تعدين خاصة ومع ذلك ، كانت هناك أيضًا بعض التطورات القانونية المواتية لحرية الصحافة. في عام 2016 ، سحبت الحكومة مشروع قانون اعتراض الحزم البريدية ورسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ، المعروف باسم "قانون التجسس" ، من النظر البرلماني الذي من شأنه أن يقوض الحق في الخصوصية في الاتصالات الخاصة كما ألغت المحكمة العليا اللوائح الصادرة عن اللجنة الوطنية للإعلام (NMC) في عام 2015 والتي كان من الممكن أن تسهل الرقابة على النشر، على الرغم من أن هيئة الإذاعة الغانية (GBC) التي تديرها الدولة محمية بموجب الدستور من تدخل الحكومة ، تحاول الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان التأثير على التغطية.

7-منظمات المجتمع المدني: يتمتع المواطنون في غانا بحرية إنشاء منظمات المجتمع المدني والمشاركة في أي نشاط من أي نوع ، بما في ذلك أنشطة مكافحة الفساد، فالحكومة لا تضع حواجز أمام منظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد ومع ذلك ، من الممكن أن تراقب الحكومة أنشطتها وتصريحاتها ، وتتفاعل أحيانًا مع التصريحات ،المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام قادرة على العمل بحرية ، ولعب دور مهم في ضمان مساءلة الحكومة وشفافيتها

2- آليات مكافحة الفساد السياسي : تكون الاستراتيجيات الرامية إلى احتواء الفساد في البلدان التي يكثر فيها الفساد والبلدان التي يقل فيها الفساد منتجة إذا شملت مسألتي فرصة الفساد ونزعته . فبالإمكان الحد من فرص الفساد عن طريق الإصلاح المنتظم وتقويم نزعته عن طريق الإنقاذ الفعال والرادع ، فهذان العنصران إذا أدرجا في صياغة أي جهد وطني للإصلاح من أجل مكافحة الفساد ، فإنهما يضعان الأسس لنظام من النزاهة يعالج الفساد في القطاع العام من خلال الإجراءات الحكومية ومشاركة المجتمع المدني ومنها:- [1]

أ-الحكم الراشد كالية للحد من الفساد : ينتج الفساد السياسي بالدرجة الاساس من فشل المؤسسات في أداء مهمتها فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار العمليات التنافسية وتعرقل الإجراءات المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والاقتصادي ويتبين من الأدلة المكتسبة من التجربة أنه كلما كانت القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة منغلقة على نفسها خارج النظام ، كلما كان على الأرجح أن يتفشي الفساد وتقل التنمية البشرية المستدامة فالفساد يقوض المؤسسات وإجراءات وضع السياسات العامة ، ويحول دون ضمان أبسط الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية ويربك علاقة التضافر التي يحتمل أن تقوم بينها ، فالحكم الراشد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر ، فالحكومة التي ستجيب بقدر أكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية عيشهم ، ورفع مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية البشرية المستدامة للبلد ، غير أن هذين الجانبين من التنمية يتعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد ، وتستلزم التنمية البشرية المستدامة مؤسسات سليمة وكذلك تضافرا بين المجالين الاقتصادي والسياسي ، غير أنه في العديد من الحالات يكون القطاع العام متضخما وعديم الفعالية ولا يحاسب السياسيون وكبار الموظفين إلا محاسبة محدودة وتقل الشفافية في الحكم مما يجعل المسؤولين يراكمون الثروة باستغلال مناصبهم التي يتقاضون عنها أجورا زهيدة وغير منتظمة ، وكثيرا ما يتواطئون مع رجال الأعمال المحليين والأجانب ، وسيتطلب الحد المستمر من الفساد ومعالجة الظروف التي يتولد عنها ويتعدي عليها بذل جهود طويلة الأمد وصرف موارد كبيرة كما سيتطلب مشاركة مجتمع مدني قوي وفعال .

(1)مريم مالكي وعمر كعيبوش ، مصدر سبق ذكره، ص85.

ب-إنشاء جهاز لمكافحة الفساد : تعمل الأجهزة العليا على مكافحة الفساد من خلال إجراء الرقابة على المال العام ، بينما تحظى أجهزة مكافحة الفساد بتفويض للتحقيق في مجموعة واسعة من ممارسات الفساد وملاحقتها قضائياً ، وتعمل اجهزة مكافحة الفساد على التحقيق في الفساد وملاحقة الممارسين له قضائياً ، ومعالجة نقاط الضعف البنيوية ، والثغرات القانونية والدوافع وحملات التوعية ضد الفساد في الخدمة العامة وتتوقف قدرة هذه الأجهزة على مكافحة الفساد على جملة معقدة من العوامل تذكر منها على سبيل المثال (مدى توفر الآليات الاساسية والموارد والخبرات والدعم السياسي – الاستقرار الاقتصادي الكلي – الاستقرار السياسي – الا يكون الفساد قد تجذر في النظام ككل).

الخاتمة

فبرغم ماتتمتع به غانا من استقرار سياسي ومجتمعي نسبي وما تزخر به البلاد من موارد طبيعية، لاتوجد ارادة سياسية فعلية في سبيل احداث تنمية حقيقية بسبب الفساد والذي يعود في جزء منه الى ارتفاع نسبة البطالة والفقر، اذ لا يزال الاقتصاد الغاني يعاني من انخفاض مستويات النمو قبل الوباء (كوفيدا-19) وبعد الوباء اذ أن النمو لم يعود بعد إلى مستويات ما قبل الوباء، ويمكن أن يتفاقم هذا بسبب الحرب في أوكرانيا، اذ إن توسيع المشاركة وحرية الرأي ومحاربة الفساد الضمانة لبناء مستقبل غانا فإن ما تحتاجه هذه الدولة لضمان مستقبل الأجيال هو توافر الإرادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفة، وفي إقامة الحكم الراشد.